من شمول تعريف صاحب المفصل للمصدر والمشتق فسادٌ جعل
اسم الجنس قسما لهما في هذه الرسالة لجواز تغاير اصطلاحي
اهل الوضع والنحو من تغاير جهتي المجنسين منتقض بهما
اي جمعا حاصل ان اسم الجنس على ما فسره صاحب المفصل شامل
للمصدر والمشتق مع ان تعريفه المستفاد من تقسيم المصنف غير
شامل لهما على ما قرر فهو منتقض بهما هذا وقد عرفت الجواب
عن هذا النقض مما ذكرناه في بيان وجه نظره بقوله وفيه ثم انه
ينبغي ان يعلم ان قوله وتعريفه معطوف على قوله جعله فيما لهما
داخل في حيز التوزيع وقوله والقول وهو بان الموقوف قسم من
اسم الجنس لا يساعده العبارة فان قوله وهو اسم الجنس الظاهر ان
المراد منه مطلق اسم الجنس والا لقيده بقيد حتى يفيد قسيمه
وقوله وينافيه ما سيأتي اه فيه انه يجوز ان يكون مراد
المصنف بما سيأتي انه علم في التقسيم الفرق بين اسم الجنس المراد في التقسيم
وبين علم الجنس وقوله فان بيان قسم منه لا ينفع في الفرق
بينهما انما لا ينفع لو اريد الفرق بين المطلق اسم الجنس وعلم الجنس
وذلك محل بحث من بيان اخراج المصدر اي حاصل كلامه
قدس سره ان بيان المشتق الان موقوف على قبل الحدث
على

على ما يدل عليه بيان المص للمشتق اخراج المصدر من اسم الجنس
لتمكنه من ذلك البيان وحاصل كلامه ان الشيخ ان اخراج قسم الشيء
لا يصح لغرض لغرض من الاغراض لا سيما لغرض يمكن تحصيله بدون
الاخراج كما فيما نحن فيه فانه يمكن ان يقال والاول مدلوله اما عين
ثبت وهو اسم الجنس وذلك المدلول اما ذات او حدث ثم يفرع على
ذكر الحدث بيان المشتق والفعل اولموصوفه اي بالصفة مذكور
على سبيل المسامحة اي الامر الموصوف بصفة وقوله فجعل المشتق
مقابلا لاسم الجنس الاظهر بالنظر الى المقام ان يقول فجعل اسم الجنس
مقابلا للمشتق وقوله وتقييد بما يحصل به المقابلة مثل ان يقال
ذات غير مبهم فان قيل ان هذه الاسماء ليس مشارا اليها حسا
اما صفات المجردات فلان موصوفاتها اعني المجردات ليست
متحيزة والاشارة الحسية تقتضي التحيز للمشار اليه فان الاشارة
الحسية هي الاشارة بتمام وهناك ونحوهما على ما صرح به السيد المحقق في
تصانيفه وتلك الاشارة لا يكون الا الى المتحيز واذا لم يكن الموصوف
قابلا للاشارة الحسية لا يكون الصفة قابلة لها بالطريق الاولى
واما الاصوات فلانها لكونها غير قارة الذات لا تبقى في خبرها
الذي هو الهواء وقتا يمكن تحقق الاشارة فيه اليها وسمعها

Copyright © King Saud University